نحو رؤية تفسيرية لمصادر تشكل الاعتقاد في وجهة الضبط والسلوك الاجتماعي في المجتمع الجزائري(دراسة ميدانية على عينة متزوجين من الأسرة الجزائرية) مدينة بسكرة نموذجا

الأستاذ الدكتور: نصر الدين جابر، جامعة بسكرة، الجزائر

الدكتورة: يمينة غسيري، جامعة بسكرة، الجزائر

الملخص:

يعد موضوع الاعتقاد والتوقع في الضبط ومصادر الحفز والتعزيز من المواضيع الحديثة نسبيا من حيث تناوله بالدراسة والبحث، ولذلك فالجدير بالتوضيح ونحن نقوم بمعالجة وتحليل مفهوم وآليات تشكل الاعتقاد في مصدر الضبط والذي هو مفهوم يتعلق باعتقاد الفرد حول المسؤول عن أحداث حياته ونتائجها وكذا عن أسباب نجاحه وفشله وطموحه وأهدافه بردها في أغلب المواقف إلى إرادته واختياره وقدراته وإمكانياته الخاصة أي إلى مصدر داخلي، أو بردها غالبا(في جل المواقف) إلى عوامل خارجية مفروضة عليه مثل أصحاب السلطة أو الحظ أو القدر... وغيرها من المصادر التي تقع خارج ذات الفرد وتحكمه، لذلك ونحن نقوم بمحاولة تحليل مركباته النفسية الاجتماعية وتفسير مصادرها.

Abstract :

Belief and expectation in locus of the controls of motivation and strengthening of the relatively modern themes in the study and research are important. Therefore, to process and analyze this concept and the mechanisms of belief formation in The source of adjustment which is a concept linked to the belief of the individual around the person in charge, or to the events of his life and his choices and his skills and his private capacities, that is to say (the internal source) They are joined (in most cases) to external factors imposed on him as the power of the state, or chance or destiny, or other sources that take place outside the individual And out of its control. For this reason, the analysis of the psychosocial components and the explanation of its sources.

مقدّمة:

يطرح مفهوم وجهة الضبط محورا هاما وواعدا لتفسير السلوك، فهو من المتغيرات التي تم اكتشافها حديثا نسبيا ورصد العديد من تأثيراتها على تفكير الفرد وسلوكه وعلى جوانب عديدة من حياته. فقد ذهب بعض العلماء إلى اعتباره سمة شخصية بينما ذهب آخرون إلى اعتباره مكونا معرفيا، وسواء كان سمة في شخصية الفرد أو مكونا معرفيا في ذهنيته فإن العلماء والباحثين الذين تناولوا هذا المتغير بالدراسة والبحث لم ينكروا وجود تأثيرات لهذا الجانب النفسي الإجتماعي من حياة الفرد في خيارته السلوكية وممارساته اليومية التي تحدد مكانة الفرد ودوره، أهدافه وطموحاته، مستوى تقدمه ونجاحه وفشله....

فمتغير وجهة الضبط يتعلق باعتقاد الفرد حول كونه حر ومخير ومسؤول عن كل هذه النتائج في حياته، وهل هذه النتائج هي من صنعه هو ومن نتائج مثابرته وعمله وجهوده وقدراته أم هي من محظ جملة من العوامل الخارجة عن تدبيره وتخطيطه ومعالجته، أي من قبيل ما يسميه الأفراد بالصدفة أو الحظ، أو هي من مفهومهم للقضاء والقدر، أو كما يعتقد آخرون بأنها ترجع لرغبة وتعليمات ذوي السلطة وغير ذلك من المصادر، وبناءا على هذا يتحدد موضع الضبط السائد لدى الفرد.

لقد حدد العلماء موضعين للضبط عموما، فردّ الفرد مسؤولية ونتائج أفعاله وقراراته وما يتعلق بممارساته وخيارته السلوكية ونتائجها إلى قدراته وجهوده وإمكانياته وتخطيطه ومسؤوليته الشخصية اعتبر الفرد ذو موضع ضبط داخلي، أي لا علاقة للعوامل الخارجية بحرية الفرد السلوكية، فهو إن أراد الكلام تكلم وإن أراد السكوت فعل، وإن أراد النجاح استعد له واجتهد وأخذ بكل ما يحقق له النجاح وما الفشل إلا نتيجة لسلوكات تُضادّ النجاح هي من صنع الفرد ذاته.

وأمّا ردّ الفرد مسؤولية أفعاله وقراراته لظروف وعوامل خارجية لا قدرة له على التحكم فيها وضبطها والسيطرة عليها كالحظ والمكتوب والصدفة والقضاء

والقدر والغيب وذوي السلطة والنفوذ وغيرها من العوامل والمصادر التي تقع خارج ذات الفرد وتدبيره وتخطيطه وتحكمه ، اِعتُبرَ ذو موضع ضبط خارجي.

ولذلك فإن موضوع وجهة الضبط جوهري للكشف عن زاوية نفسية اجتماعية أخرى يمكن أن تزود الباحث والمتخصص السيكولوجيين بمعلومات أكثر تفصيلا عن سيرورات وآليات نفسية واجتماعية لم تكن معروفة من قبل قد يكون لها أثر في تقدم الفهم والوعي النفسي العام والمتخصص بسيكلوجيا السواء والشذوذ على حد سواء.

فكون مفهوم وجهة الضبط يرتبط باعتقاد وتوقع الفرد عن مصدر التسيير والنتائج وحصوله على التعزيزات المرغوبة في حياته فإن هذه النقطة تطرح محورا يتطلب عملا ومجهودا بحثيا كبيرا لإحاطته بطائفة واسعة جدا من العوامل والمتغيرات التي تستدعي قدرا من الموضوعية والمرونة والحرية في الطرح والمعالجة، لاسيما كونها تتعلق بعملية التطبيع الاجتماعي وطبيعة تنشئة الفرد وأنماط التعاملات وأنواع وآليات التعلّمات الاجتماعية المستمدة من المعرفة الاجتماعية السائدة والحس والإدراك الإجتماعيين المشتركين التي تنمو وتتشكل لدى الأفراد انطلاقا مما يكتسبونه من معايير اجتماعية عبر مراحل النمو عن طريق تفاعلاتهم الاجتماعية المختلفة والمستمرة مع البيئة، لتشكل نسقهم القيمي ومعتقداتهم وتوقعاتهم والكيفيات التي يدركون ويفسرون بها الأمور والمواقف من حولهم.

ومن هنا فالانطلاق في دراسة هذا الموضوع من أصوله الأنثربولوجية والمعرفية الاجتماعية نحو محاولة الإحاطة بتطوّراته وما حدث عليه من تغيرات عبر الزمن وصولا إلى تشكله بما هو عليه حاليا يعد ضروريا للفهم الجيد، كما بين هذا وأكد عليه عديد العلماء والباحثين القدماء والمعاصرين، ومن بينهم عالم الاجتماع أوجست كونت في قوله: " لا نستطيع أن نفهم جيدا قضية ما إلا إذا تتبعناها تاريخيا" [1] هذا من جهة، ومن جهة أخرى في محاولة لوضع تصور – فرضي– نوعي وكيفي وتراتبي لنظام المعايير الاجتماعية بما تحويه من أصول ثقافية وأنساق قيمية وضوابط قانونية وعقائدية وغيرها مما هو مثبت في التراث النظري

المتخصص فضلا عن الحقائق التاريخية والواقعية المعيشة، كعوامل وخصائص قد يتفرد بها المجتمع الجزائري وتميزه عن غيره من المجتمعات مع اعتبار وجود عناصر الاشتراك بين بني النوع البشري. وهذا من بين النقاط التي سيتم الانطلاق منها ومناقشة نتائج هذا البحث في ضوئها.

إن من القضايا المسلّم بها لدى جميع مجتمعات العالم، هي أن الثقافة والمعرفة الاجتماعية المبنية على مفاهيم ومعايير بعيدة عن العلمية والموضوعية يختلف نظام تسيير الطاقة البشرية فيها عن المجتمعات التي تسير أنظمتها الاجتماعية وفق ثقافة ومعرفة إجتماعية تقوم على أسس علمية، بما في ذلك نظام الأسرة وطبيعة العلاقات القائمة بين أفرادها وأنماط تنشئة الأفراد بداخلها كتحصيل حاصل.

كونها –الأسرة– وإن اختلفت تعريفاتها من مجتمع إلى آخر، ومن ثقافة أو نظام إجتماعي إلى ثقافات وأنظمة إجتماعية أخرى، من حيث بنيتها ووظيفتها وطبيعة الأدوار والعلاقات والتفاعلات القائمة بين أعضائها ورغم ما طرأ عليها من تحولات بفعل عوامل التغير الاجتماعي، إلا أنها كانت ولا تزال إلى يومنا هذا خلية المجتمع الأولى. ويزداد هذا المفهوم قوة من حيث رسوخه في ثقافات معينة، وفي ذهنيات وأنساق إجتماعية معينة لاعتبارات عديدة، منها ما يرتبط بالدين ومنها ما يرتبط بالعادات والأعراف والتقاليد... التي تشكل سلطة نوعية في أنظمة إجتماعية معينة، يخضع لها الأفراد وينتظمون حولها، كالمجتمعات التقليدية عموما.

هذه الأخيرة (**المجتمعات التقليدية**) التي تستمد تماسكها وقوة نظامها من سلطة الجماعة، التي ينشأ الفرد ضمنها متطبعا على الخضوع والطاعة والانصياع والمسايرة امتثالا لسلطتها، كشكل من أشكال رد الجميل اللاشعوري لعوائد الانتماء والإشباع التي منحتها الجماعة للفرد بالمقابل وبدون مقابل إثر عضويته فيها.

فقد بينت دراسات عديدة قائمة على مناهج مختلفة ولاسيما في علم النفس الإجتماعي، سواء منها تلك القائمة على الملاحظة أو على البحث الإحصائي والوصفي وعلى استخدام أساليب القياس الدقيقة، أكدت على أن القدر المتاح من الحرية الموضوعية والتعبير على الحاجات وحق الأفراد في ممارسة حقوقهم واتخاذ قراراتهم وتحمل مسؤوليات خياراتهم السلوكية والتي يقوم عليها النسق المعرفي الاجتماعي في المجتمعات التي تقوم أنظمتها على أسس من المعرفة العلمية، تلك المجتمعات التي تعتمد على نتائج البحث والتراث العلمي في تسيير أنظمتها واستثمار الطاقة البشرية داخلها، أكدت على أن هذا النوع من المجتمعات ينشأ أفراده على قناعات مفادها أن الفرد قادر بحكم قدراته وإمكانياته أن يحقق الإشباعات والأهداف والتكيفات والتنمية المرغوبة وكل ما يريد تحقيقه في حياته، على عكس المجتمعات التي تقوم أنظمتها على ثقافة تكرس لهشاشة الفرد في مقابل حصوله على مختلف التعزيزات بوجوده ضمن جماعة.

وتكرس لضعف الفرد بمختلف أشكال الحرمان أو القهر والعقاب المعنوي والمادي معتمدة على أساليب العنف المختلفة التي تأخذ في هكذا مجتمعات وظيفة الحفاظ على النظام الاجتماعي في حال اختار الفرد مخالفتها أو قام بسلوك أو مارس حقا لا يخوله نظام الجماعة له، أو له علاقة بعضويته أو عضوية الأفراد فيها –أي في الجماعة- ، هذا النوع من الثقافة التقليدية المسيرة للنظام الاجتماعي كما يقول **(مظهر، 2010)** "تقوم على وسط عدواني حر التصرف" [2]. يكرس لمفهوم أنت على أحسن حال ما دمت عضوا في جماعة، وكما بين هذا وفصل فيه **(مصطفى حجازي)** في بحثه حول التخلف الاجتماعي في مدخله إلى سيكولوجيا الإنسان المقهور [3] .

فالاعتقاد أو التوقع بمصادر التعزيز والمسؤولية إنطلاقا مما سبق توضيحه من معطيات، يمكن أن تختلف بدرجات متفاوتة بين الأفراد في المجتمعات التقليدية عنها في المجتمعات غير التقليدية بحسب المعرفة الاجتماعية المتبناة والتي تقوم عليها

تنشئة الفرد، لاسيما والفرق شاسع بين معرفة تكرس لحرية الفرد وأخرى تكرس لنظام الجماعة.

ومن خلال نقطة الاختلاف هذه إضافة إلى المعطيات التي سبق بيانها، فإن الإشكال الأساسي الذي تدور هذه الدراسة حول الخوض في تفاصيله ودراسته للخلوص إلى نتائج تمكن من تذليل بعض المشكلات الفرعية ذات العلاقة به كما نتطلع له من خلال تتمة لاحقة لما تناولته هذه الدراسة، يتمثل أولا في: تحديد نوع وجهة الضبط العام السائدة لدى أفراد المجتمع الجزائري. بمعنى آخر، إعتمادا على ما سبق بيانه من خصائص إجتماعية وثقافية ومعرفية ينمو وينشأ أفراد المجتمع الجزائري فيها لتشكل بذلك مكوناتهم المعرفية وتدخل في تشكيل بناهم الذهنية وسماتهم الشخصية وتوجه سلوكاتهم.

بما في ذلك معتقداتهم وتوقعاتهم حول مصادر التعزيزات التي يحصلون عليها، وحول معتقداتهم بالمصادر المسؤولة على التسيير والنتائج في حياتهم والذي يشكل مصدر التوجيه والتحكم لديهم، **فما هي وجهة التحكم والضبط السائدة لدى أفراد المجتمع الجزائري؟ هل مصدرها داخلي نابع من اعتقاد الفرد بقدرته ومسؤوليته في تسيير حياته وقراراته ونتائجها؟ أم خارجي، ينطلق من اعتقاد الفرد بأنه عضو في جماعة وجزء منها لا يمكنه مخالفتها كونها مصدر للتعزيزات المرغوبة والمسؤولة عن تلبية إشباعات الفرد وتحقيق طموحه وأهدافه، وأن هناك قوى تتجاوز قدرة الفرد على التحكم وعلى أن يكون مسؤولا عما يحدث أو يجري في حياته من وقائع ومواقف ونتائج هذه المواقف؟. أي هل توجد فروق في وجهة الضبط (الداخلي-الخارجي) لدى أفراد الأسرة الجزائرية (من المتزوجين)؟ ولصالح أي فئة من الضبط؟**

وللإجابة على التساؤل العام (الرئيس) لهذه الاشكالية، افترضنا أنه: يوجد فروق في وجهة الضبط (الداخلي-الخارجي) لدى أفراد العينة المستهدفة بالدراسة (متزوجين من الأسرة الجزائرية) لصالح وجهة الضبط الخارجي بدرجة أعلى. وهي الفرضية التي ستقوم هذه الدراسة باختبار صحتها والسعي نحو رؤية

تفسيرية لنتائجها في ضوء معطيات الثقافة والنظام الاجتماعيين للمجتمع الجزائري.

ثانيا: الاعتبارات المنهجية والمعرفية للدراسة :

1.منهج الدراسة :

تتمحور هذه الدراسة حول البحث عن الفروق في وجهة الضبط لدى مفردات عينة المجتمع المستهدف بالدراسة، بهدف وصفه كميا والوقوف على ما أمكن من تفسيرات للنتائج المتطلع إليها اعتمادا على الأدبيات النظرية التي تناولت متغير وجهة الضبط وكيفيات ومصادر تشكله في إطار الثقافة والمعرفة الاجتماعية المميزة للمجتمع الجزائري، وعلى ذلك وتبعا لطبيعة الدراسة فإن أكثر المناهج تناسبا مع غاياتها هو المنهج الوصفي الفارقي .

2.أهمية الدراسة و الهدف منها :

تكمن أهمية هذه الدراسة من خلال ما تقدمه من نتائج ومناقشات وتفسيرات إزاء نوع وجهة الضبط الأكثر انتشارا بين الأفراد، في محاولة لتعميق الفهم حيال مصادر تشكل الاعتقاد في وجهة الضبط، وكذا حيال العوامل المؤثرة أو المتحكمة في سلوك الأفراد ومعتقداتهم وأفكارهم والموجهة لانفعالاتهم وممارساتهم الاجتماعية، وبالتالي التوصل إلى افتراضات تفسيرية جديدة تكون معقولة ومنطقية أكثر لوجود علاقة بين بعض الأوجه من الاعتقاد في وجهة الضبط وأنواع معينة من السلوكات والممارسات الاجتماعية.

فالهدف الأساس من إجراء هذه الدراسة هو التوصل إلى تحديد فئة وجهة الضبط السائدة، للوقوف على بعض المعطيات الاجتماعية لتفسيرها، والتأكد كميا وكيفيا مما إذا كانت عمليات التغير الاجتماعي والتحولات التي طرأت على المجتمع في مختلف النواحي والمجالات قد أحدثت فعليا تغييرا جذريا أو على الأقل معتبرا على النظام والثقافة الاجتماعيين وبالتالي في النسق القيمي المعرفي للأفراد والمجتمع.

3.المفهوم الاجرائي لمتغير الدراسة (وجهة الضبط) :

يقصد بها درجة اعتقاد الفرد وتوقعاته حول مصدر المسؤولية في أحداث حياته ونتائجها من نجاح وفشل وتسيير وأهداف وطموح وغيرها، حسب ما تشير إليه الدرجات المرصودة لإجابات المبحوث على مقياس وجهة الضبط العام لروتر، والذي يسمح بتصنيف المستجيب على بنوده إلى واحدة من فئتي الضبط العام السائدة، وهما فئة الضبط الداخلي وفئة الضبط الخارجي.

4.حدود الدراسة وإجراءاتها :

تم إجراء هذه الدراسة بشقيها : -الاستطلاعي الذي تناول ضبط تصورها النظري والمفاهيمي وإعادة تقنين آداتها المتمثلة في مقياس وجهة الضبط **(لروتر.ج)** والمترجم من طرف **(علاء الدين كفافي)** الذي تم الفراغ منه خلال السنة 2014م . –و شقها الأساسي المتمثل في تعيين الحدود البشرية والاجراءات التطبيقية والذي تم إنجازه خلال السنة **2015** وبداية السنة **2016م** . وذلك في حدود مدينة بسكرة.

استهدفت الدراسة مجتمع المتزوجين الذين لا تقل مدة زواجهم عن سنة كاملة، حيث أن الدراسة الحالية تعتبر مرحلة أو جزءا أوليا من بحث تناول دراسة وجهة الضبط العام وعلاقته بوجهة الضبط الزواجي وبعض المتغيرات التفاعلية في العلاقة الزواجية داخل الأسرة الجزائرية. و تبعا لهذا الاعتبار، فقد أجريت هذه الدراسة على عينة قوامها **246** مبحوثا ومبحوثة، تراوحت أعمارهم من أقل من **20** سنة وإلى ما فوق **60** سنة، بمستويات تعليمية مختلفة امتدت من مرحلة التعليم الابتدائي وإلى غاية مستوى الدراسات العليا، كما شملت فئة المتزوجين (الذكور) منهم مختلف المهن والوظائف في حين شملت فئة المتزوجات نساءا عاملات وأخريات غير عاملات. (تفاصيل مواصفات العينة في البحث الأساسي).

5.الأدوات والأساليب المستخدمة في الدراسة :

1.5 الآداة (مقياس وجهة الضبط) :

بما أن هذا البحث بخلفيته ومقاربته النظرية، ودراسته الميدانية، تناول متغير وجهة الضبط في علاقتها بوجهة الضبط الزواجي، بالإضافة إلى كون هذا المفهوم الأخير استمد أساسا من مفهوم ونظرية **(ج.روتر)** في التعلم الاجتماعي وكيفية تشكل وجهة الضبط بمصدريها (الداخلي-الخارجي)، فإن دراسة هذه العلاقة من الجوانب المستهدفة في فرضيات هذا البحث تستلزم استخدام مقياس لرصد وتحديد نوع وجهات الضبط السائدة لدى أفراد عينة الدراسة الأساسية.

وتم حساب درجات المبحوثين على مقياس وجهة الضبط **(لروتر)** والمترجم من طرف **(علاء الدين كفافي)**، وتحديد مصادر الضبط لدى مفردات العينة بإتباع مفتاح التصحيح الأصلي الذي وضعه **(روتر)** والموضح في الطريقة الآتية:

جدول رقم (1) : يمثل مفتاح تصحيح مقياس مركز الضبط الداخلي /الخارجي (ج.روتر) :

الفقرة	الدرجة	الفقرة	الدرجة
1	دخيلة	16	أ
2	أ	17	أ
3	ب	18	أ
4	ب	19	دخيلة
5	ب	20	أ

6	أ	21	أ
7	أ	22	ب
8	دخيلة	23	أ
9	أ	24	دخيلة
10	ب	25	أ
11	ب	26	ب
12	ب	27	دخيلة
13	ب	28	ب
14	دخيلة	29	أ
15	ب		

الفقرات رقم (1 , 8 , 14 , 19 , 24 , 27) فقرات تمويه ولم تحسب لها أي علامة.

* **الفقرات رقم (2 , 6 , 7 , 9 , 16 , 17 , 18 , 20 , 21 , 23 , 25 , 29) تعطى علامة واحدة لكل فقرة عند الإجابة عليها بالرمز (أ)، وتعطى صفراً عند الإجابة عليها بالرمز (ب).**

* الفقرات رقم (**3 , 4 , 5 , 10 , 11 , 12 , 13 , 15 , 22 , 26 , 28**) تعطى علامة واحدة لكل فقرة عند الإجابة عليها بالرمز (**ب**)، وتعطى صفراً عند الإجابة عليها بالرمز (**أ**).

- تكون درجة الفرد على المقياس مجموع الدرجات التي تعبر عن اتجاهه الخارجي ومدى الدرجات على هذا المقياس من صفر (والتي تعبر عن عدم وجود اتجاه خارجي لدى المستجيب)إلى **23** (والتي تعبر عن اتجاه خارجي تماماً).

- ويصنف المستجيبون على هذا المقياس إلى فئتين :

الأولى : من (**صفر ــ 8**) درجات وهم ذوي مركز الضبط الداخلي .

الثانية : من (**9 ــ 23**) درجة وهم ذوي مركز الضبط الخارجي . **(نسخة المقياس وتفاصيل مراحل إعادة تقنينه في البحث الأساسي)**

5-2-الأسلوب الاحصائي (اختبار ت للفروق test. T) :

وذلك تماشيا مع فرضية الدراسة التي تبحث في الفروق بين عينتين مستقلتين، وهو ما سيتوضح في الخطوة التالية من الدراسة.

ثالثا: عرض ومناقشة نتائج الدراسة :

في هذه المرحلة نأتي إلى آخر خطوة من هذه الدراسة و المتعلق بالإجابة عما ورد في الإشكالية المطروحة و اختبار فرضيتها إحصائيا، فبعد ضبط الاعتبارات المنهجية والمعرفية، يجرى في هذا العنصر عرض ومناقشة ما توصلنا إليه من نتائج.

1-عرض نتائج فرضية الدراسة :

تنص الفرضية على أنه:

-توجد فروق بين أفراد العينة (متزوجين من الأسرة الجزائرية) في مصدر الضبط العام (الداخلي-الخارجي) لصالح مصدر الضبط العام الخارجي بدرجة أعلى.

باستخدام اختبار ت للفروق بين عينتين تماشيا مع طبيعة الفرضية، تم التوصل إلى النتائج المعروضة من خلال الجدولين رقم (2) و (3) على التوالي :

جدول رقم (2) يوضح المؤشرات الإحصائية لكل من وجهتي الضبط (الداخلية والخارجية):

المتغيرات	العينة	المتوسط	الانحراف المعياري	الخطأ المعياري
مصدر الضبط العام الداخلي	153	8,46	2,096	,169
مصدر الضبط العام الخارجي	92	14,66	2,451	,256

جدول رقم (3) يوضح نتائج اختبار T test للفروق لمجموعتين مستقلتين (فئتي وجهة الضبط الداخلية والخارجية) :

متغير مصدر الضبط العام(الداخلي-الخارجي)	التجانس								
	ف	Sig	ت	درجة الحرية	المعنوية	فروق المتوسط	فروق الانحراف	95%مستوى الثقة	
								دنيا	عليا
افتراض التساوي	2,752	,098	-21,017	243	,000	-6,199	,295	-6,780	-5,618
افتراض عدم التساوي			-20,218	169,101	,000	-6,199	,307	-6,804	-5,594

التعليق على الجدولين (2) و (3) :

من خلال القيم المبينة في الجدول رقم (2) تظهر فروق في قيمتي المتوسطين الحسابيين للعينة حيث بلغت قيمة متوسط الضبط العام الداخلي (8,46) وقيمة مصدر الضبط العام الخارجي (14,66)، كما تظهر في الجدول رقم (3) قيمة اختبار **T** مرتفعة وسالبة وتقدر بـ:21,017- . وبلغت قيمة مستوى الدلالة Sig=000, وهي اقل من α قيمتيها 0.01 و 0.05، وبالتالي فهي دالّة إحصائيا،أي توجد فروق بين المتوسطين لصالح مصدر الضبط العام الخارجي بدرجة أعلى .

2.مناقشة نتائج الفرضية :

بناءا على معطيات جدولي المؤشرات الاحصائية لمتوسطي مصدر الضبط العام (الداخلي والخارجي)، وودلالة فروق اختبار (تا)، يتأكد ثبات الفرضية القائلة بوجود فرق دال في مصدر الضبط العام لدى أفراد العينة لصالح مصدر الضبط العام الخارجي بدرجة أعلى، وذلك بمتوسط يكاد يبلغ ضعف متوسط قيم مصدر الضبط العام الداخلي، وبمستوى دلالة وصل عند (005) و (001)، وهذه نتيجة كانت متوقعة، وتبدو إلى درجة لا بأس بها من المنطقية إذا ما أخذنا في الاعتبار مجموعة من المعطيات والتفسيرات من خلال مقارنة هذه النتيجة مع نتائج دراسات وبحوث تناولت جوانب ذات علاقة بالموضوع من جهة، وبالرجوع إلى خصائص ومواصفات العينة من جهة ثانية. حيث أنّ سيادة الاعتقاد في مصدر الضبط الخارجي إذا ما قورن بالاعتقاد في مصدر الضبط الداخلي في مجتمع ينشأ أفراده في بيئة اجتماعية تقليدية وإن بدت بمظاهر عصرية وضمن حدود بيئة حضرية (مدينة بسكرة) في حال سلمنا بالطرح القائل بتقليدية الثقافة والنظام الاجتماعيين للمجتمع الجزائري.

فإن هذه النتيجة وهي انتشار الاعتقاد في وجهة الضبط الخارجية ستبدو منطقية ومعقولة جدا، إذ أن التنشئة ضمن الأطر المرجعية للمجتمعات التقليدية كما تبينه أدبيات هذا الطرح النظرية لا تلبث ومنذ مراحل التنشئة الاجتماعية

الأولى للفرد أن تقابل كل سلوك أو ممارسة إجتماعية تنم عن استقلالية الفرد عن نظام الجماعة بكل أو بأي أسلوب يدفعه لإعادة توجيه تفكيره واتجاهاته وبناء قيمه وفق ما تقتضيه قيم الجماعة وما يتطلبه نمط الحياة الجماعية، وهذا سواء ارتبط الحال بالحياة ضمن البيئة العائلية أو خارجها، حيث أن هناك علاقة وطيدة في مثل هذه المجتمعات (التقليدية) بين العلاقات العائلية والعلاقات الاجتماعية التي تمتد بفضل هذه العلاقات القاعدية (العائلية) لتشمل وتحتوي بفضلها وتقيم على أساسها مختلف العلاقات الاجتماعية الأخرى.

فيكتسب الفرد في أطر التنميط والتطبيع الاجتماعي التقليدي معتقدات وتترسخ لديها قناعات وأفكار ويكتسب حتى صدمات من خلال العقاب المتكرر الذي يحيطه ممثلوا هذا النظام بالفرد كلما جدد التفكير في القيام بسلوك لا يتماشى ونظام الجماعة أو تعتبره هذه الأخيرة مسألة ذات علاقة بنظام الجماعة، وفي المقابل ينمو ضمن ثقافتها على الاعتقاد بهشاشته الفردية، وأن لا قوة له إلا ضمن هذا النظام الجماعي لاسيما أن الأحداث والوقائع التاريخية والاجتماعية اليومية داخل هذه المجتمعات تثبت هذا لأفرادها، وتعمل بمختلف مؤسساتها من أسرة وإعلام وغيرها...، وفي مختلف البيئات والمواقف الاجتماعية كبيئة الدراسة والعمل وجماعات الرفاق والأماكن العامة و... على تثبيت هذه المفاهيم والمعتقدات، فيتعلم الفرد ويقتنع ويكتسب إعتقادات تحد من اعتقاده بكفاءته وجدارته وقدراته على بلوغ أهدافه وطموحاته، وكذلك كل ما يرتبط بحصوله على التعزيزات والنجاحات المرغوبة والعكس، أي أنه كذلك سيعتقد بمقتضى هذه الاعتقادات أن ما يصيبه من فشل أو إحباطات في حياته هو محظ عوامل خارجة عن تحكمه وسيطرته، وعلى هذا تسيّر توقعاته كذلك، فتوالي التعزيزات أو الاحباطات التي تأتي الفرد بسبب عوامل خارجة عن تحكمه يكسبه اتجاها خارجيا كذلك للتوقع في التعزيز .

وهذا ما يميز ذوي الوجهة الخارجية للضبط، على عكس هؤلاء الذين يتميزون بالاعتقاد في الضبط الداخلي، وبإمكانياتهم وقدرتهم على بلوغ الأهداف

والحصول على التعزيزات المرغوبة، ولديهم توقعات في التحكم والسيطرة على أحداث حياتهم ومتطلباتها ونتائجها مصدرهما داخلي أي يعود لمسؤولية الفرد وقدراته.

ومع أن نتائج الفرضية قد بينت وجود فرق جوهري في نوعي فئتي الضبط العام لدى العينة لصالح الفئة الخارجية بدرجة أعلى، إلا أن عدم انعدام الفئة الداخلية ينم عن وجود فئة وإن كانت صغيرة تعتقد في الضبط الداخلي، ولعل لهذه النتيجة أو هذا المعطى تفسيرا يضيف تبريرا آخر للطرح القائل بتفشي الحداثة، وأثر التغير الاجتماعي والتحولات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية ... وعولمة الثقافات والأنظمة... وعمليات التثاقف بما جرته وجلبته وتسببت فيه من صراعات وتناقضات وتجاذبات... في حدوث ما اصطلح عليه بعض الباحثين بالحداثة وانتشار الروح التحررية والقيم الفردانية كما قال بهذا **(مصطفى بو تفنوشت، 1984)** في بحثه حول التطور والخصائص الحديثة للعائلة الجزائرية [(4)] .

وما اصطلح عليه بعضهم بظاهرة الانسلاخ الثقافي كما ورد في طرح **(نور الدين طوالبي، 1988)** لمعطيات الدين والطقوص والتغيرات [(5)]، وكما وصفه آخرون بالانشطار الثقافي أمثال **(مصطفى حجازي، 1998)** الذي اقترح إزاء ما وصفه بمهام الثقافة الوطنية حيث يقول حيال ما وصف به قضية الثقافة في المجتمعات العربية : "هناك مهام تتعلق بالتنشئة المستقبلية، هذه التنشئة هي التي ستحدد توجهات الأجيال االقادمة، ولقد أصبحت هذه المهمة أكثر إلحاحا مع تزايد وهن المرجعيات التقليدية، وتعاظم دور المرجعيات الوافدة، وإذا كان جيلنا يمر بمرحلة بينية، ويعيش حالة خليط ثقافي يتفاوت مقداره من التجاذب والتناقض والتشويش والثنائية، فإن الأجيال القادمة مرشحة أكثر فأكثر إلى الوقوع في الانشطار الثقافي..." [(6)].

في حين وصفه آخرون بظاهرة التخدير الثقافي كالباحثة الجزائرية (نادية عيشور) في دراستها المعنونة بنمط الاستهلاك والاغتراب الثقافي في العالم التابع،

التي أجرتها على عينة من الشباب الجزائري باعتبار فئة الشباب على حد تعبيرها الفئة الأكثر تماسا وتأثرا بالثقافة المستوردة، والتي أوضحت نتائجها على الوجود الفعلي لما أسمته بالاغتراب الثقافي الذي وصلت نتائجه بالأفراد إلى درجة الشعور بالضياع واللامعنى وفقدان الاتجاه وهو ما أطلقت عليه بظاهرة التخدير الاجتماعي [(7)]، وغيرهم من الباحثين الذين بينوا وفق أنماط مختلفة من البرهنة على حدوث هذه التغيرات في البنى القيمية والمعرفية والثقافية لكل من الأفراد والجماعات والمجتمعات، وخاصة منها المجتمعات المتخلفة أو التقليدية، تماهيا بالنماذج الثقافية وبالتالي السلوكية والحياتية للمجتمعات الغربية الحديثة، التي تتمثل الفردانية بأبعادها الفكرية والاعتقادية والسلوكية المختلفة.

ومع كل هذا فنتائج هذه الدراسة فيما يتعلق منها بهذه الفرضية، تؤكد على عدة اعتبارات هامة لعل من بينها: أولا أن دلالة الفرق القوية والمرتفعة لدرجات مصدر الضبط الخارجي تثبت الانتماء الاجتماعي والنفسي لدى أفراد العينة للثقافة الأصلية (التقليدية) أكثر من ميل الأفراد للتماهي بالنماذج الفردانية رغم أن ما يفوق نسبة الخمسين في المائة من أفراد العينة هم ذووا مستوى جامعي ودراسات عليا، وثانيا أن طريقة رصد معلومات البحث بما في ذلك البيانات التي أكدت نتائجها ثبات هذه الفرضية والمتمثلة في المقاييس الموضوعية المعتمدة على التصريحات الكتابية للمبحوثين هي ما أكد ذلك، في الحين الذي حاولت نظرية المواجهة النفسية الاجتماعية التي برهن فيها رائدها (**سليمان مظهر، 2010**) (2) القائل بتقليدية المجتمعات المتخلفة عموما والمجتمع الجزائري على غرارها على أن آداة الملاحظة بالمشاركة هي الطريقة الوحيدة القادرة على رصد حقائق الوقائع النفسية الاجتماعية في مثل هذه المجتمعات لما في ذلك من تناقض واسع بين التصريحات القولية للأفراد والسلوك العملي عندهم.

ولعل في هذا الاعتبار لفتة معرفية منهجية إلى إمكانية وجود تكامل لا تناقض في نتائج البحوث المعتمدة على طرائق ومناهج بحث مختلفة وإن بدا للوهلة الأولى من استقراء النتائج تجلي التناقض، في الوقت الذي تسمح فيه النتائج المبنية

على أدوات وأساليب منهجية مختلفة صلاحية بعضها للكشف عن السلوك القولي بشقيه الكتابي كما هو الحال في هذه الدراسة، أو الشفوي كما هو الحال في المقابلات، وصلاحية أخرى لرصد السلوك العملي كالملاحظة بنوعيها المقنن والمعتمد على المشاركة الواقعية وغير ذلك.

كما أن نتيجة هذه الفرضية أضافت ربما لنتائج البحوث والدراسات التي تناولت مثل هذه القضايا المتعلقة بسيكولوجيا المجتمع الجزائري نقطة أخرى مفادها أن العقلية أو الذهنية الجماعية التقليدية لا تسير باتجاه الفردانية بخطى متسارعة بقدر ما تؤكد أكثر فأكثر على استخدامها لوسائل عصرية أو مستحدثة بالنسبة لما كانت تستخدمه أو ترى به في أزمنة سابقة تماشيا مع متطلبات العصر بصرف النظر عما إذا كان هذا الاستخدام أو هذه الرؤية طوعا أو رغما أو لاقت في أول الأمر مقاومة ثم تلاشت هذه المقاومة أو زالت بمرور الوقت كما بينه إقبال كثير من المبحوثين في هذه الدراسة على التصريح برآهم والتعبير على أحوالهم وما يعتقدون به حول مختلف القضايا الاجتماعية التي تحدد نوع اعتقادهم وتوقعاتهم في مصادر التعزيز والتحكم المتعلقة بحياتهم العامة انطلاقا من المواقف الاجتماعية الحياتية المختلفة التي يرصدها مقياس (روتر.ج) لوجهة الضبط المستخدم في هذه الدراسة، ذلك أن النظام الاجتماعي القائم على الثقافة التقليدية قد وجد مع كل فرص التجديد الاجتماعي في المجتمع الجزائري لحد الآن أساليب وآليات عديدة لاحتواء الأفراد وإعادة ابتلاعهم وإعادة إنتاج خصائصه من جديد بتسخير الوسائل العصرية في خدمته، بل إنه أصبح يأخذ أبعادا وأشكالا أخرى سرعان ما تثبت للدارس والمتأمل بتمعن تقليديتها.

وحيث أحال توجه بحثي في مجال دراسة الاعتقاد في مصدر الضبط وغيره من القضايا المتعلقة بالمعتقدات والممارسات الاجتماعية كدراسة **(أحمان لبنى)** حول وجهة الضبط الصحي (الداخلي-الخارجي) [8] وغيرها نتائج دراساتهم وبحوثهم بردها إلى تفسيرات ترجع إلى أصل اعتقاد أفراد المجتمع الجزائري بالدين والعقيدة الاسلامية، عكف كثير من أصحاب التوجه الفكري والبحث الثاني على

التفريق بين الاعتقاد الديني الصحيح بمعناه الروحي والايماني بحقيقة هذا الاعتقاد وغايته، وبالتالي الاسلام له والاستسلام لأحكامه وإن تناقضت مع معايير الجماعة ومعتقداتها الاجتماعية، وبين أسلمة المعيار الاجتماعي التي تعني تعزيزه بالدين ليأخذ بعد المقدس.

إذ يقول **(عاطف عطية، 1992)** في هذا الصدد حول مقاربته في إشكالية العلاقة بين الثقافة والدين وحتى السياسة: "إن الهدف من مقاربة الموضوع ليس إضافة كم جديد على كم سابق، بل يطمح إلى أكثر من ذلك، إنه يريد أن يكون أكثر قربا من الواقع، في قلب الواقع لدرسه وتفحصه لمعرفة السبيل الذي يتجه فيه الناس في حياتهم اليومية، في سلوكهم الاجتماعي، في أعرافهم ومسلماتهم التي قلما تتعرض للمناقشة وإن كانت تخضع للمراقبة المستمرة في تعاملهم الدائم، في حياتهم الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية وغيرها، في كيفية نظرتهم إلى العالم وإلى ما وراء هذا العالم، في معتقداتهم وإيمانهم ومصادر هذه المعتقدات وهذا الايمان، وعلاقة الدين بكل ذلك، ومعرفة التأثير الاديولوجي للدين ومتى يظهر؟ وحتى معرفة اللحظة التي تدخل فيها السياسة للدين وسبب ذلك، والعمل على إظهار اللحظة التي يفترق فيها الدين كظاهرة إجتماعية أو كممارسة إجتماعية عن الدين بوجهه الايماني.

كما يهتم لمسألة خضوع الدين لتأثيرات ثقافية من المجتمع، وتدخل فيه كموروثات شعبية يصعب فصلها عن الممارسات والطقوس الدينية الشرعية بحيث يصعب التخلي عنها لمجرد مخالفتها للشرع الديني [(9)].

ففي حين تسعى الحداثة لتقديس قيم الفردانية وتجعل من الفرد مصدرا وهدفا للمعرفة الاجتماعية في الحياة حسب ما تنطوي عليه المجتمعات المتقدمة بالمعنى الفكري والعلمي والمادي للحداثة كالمجتمعات الغربية بما يتمثله أفرادها من قيم فردانية ونزعة للتحرر من كل موثق أو قيد اجتماعي. وفي الوقت الذي تنم التقليدية على النزعة الجماعية وتسعى لتقديس الجماعة والحياة الجماعية متخذة من المعيار الديني أو من دونه قوتها مصدرا وهدفا، والعمل على تنشئة الأفراد

ضمن أنظمتها الاجتماعية وتطبيعهم على ذلك، مما انعكس على تكوين الاعتقاد في مصدر الضبط الخارجي لديهم.

كما أكدت عليه نتائج الفرضية وتثبته ملاحظات واقع الحياة الاجتماعية في مختلف مشاهدها من اعتقاد في الحظ والصدفة والتطير ببعض الأشياء أو الأشخاص أو الحيوانات... والاعتقادات الخرافية والسحرية بالتمائم والخرز والطارات السوداء والفلفل الأحمر الحار والملح وفي الأرقام الفردية والزوجية وفي الرقم 5 و 7 حيث تتلقى وتتوارث شرائح واسعة من المجتمع البسكري هذه المعتقدات بالقبول وتتمثلها في حياتها وفي سلوكاتها العملية والقولية كأمثال وتجارب اجتماعية شعبية مثبتة النجاعة كقول "5 حاشة عينيك" وقول : "الربح" بدل كلمة "ملح" تعوذا من السوء وتلطفا مع المخاطب لكي لا تسوء العلاقة معه أو يتسبب هذا في أخذه لتصور سلبي عن المتكلم، والاعتقاد في أصحاب القبور والأولياء ونفوذ الآخرين وأصحاب السلطة المتمثلين في ممثلي النظام والمعيار الاجتماعي لهذه المجتمعات.

كما يتجلى هذا في قطاعات سلوكية وفكرية وممارسات وعادات وتقاليد اجتماعية مختلفة لدى المجتمع البسكري، وبأنها جالبة للحظ وطاردة للنفس والروح الشريرة والخبيثة والعين الحاسدة. يمثل في الوقت ذاته الاعتقاد في وجهة الضبط والتحكم من منظور العقيدة الاسلامية جانبا أساسيا من هذه الديانة، حيث يعتبر الاعتقاد في القدر خيره وشره أحد أركان الايمان التي لا يصح إيمان الفرد إلا بالايمان بها جميعا إعتقادا وسلوكا، كما توجب هذه العقيدة الطاعة لولي الأمر حاكما كان أم والدا (أمّا أو أبا)، وتتوعد كل من يخرق هذه الأسس بلضى جهنم ما لم تكن في منكر أو بالطريقة الشرعية التي بينتها هذه العقيدة في نصوص كتابها المقدس "القرآن الكريم" وصريح نصوص وثابت سنّة نبيّها محمد (صلى الله عليه وسلم) وغيرها من الأحكام والأسس الشرعية التي بينت حقيقة علاقة الفرد بنفسه وبإلهه وبالآخرين والدين كانوا أم أهلا أم أقاربا أم جيرانا أم حكاما أم مسلمين أم غير مسلمين.

فبينت كيف تكون المعاملة والنصيحة مع كل من هؤلاء المراتب، وعند الغايات الدنياوية والأخروية من وراء هذا الشرع، وألزمت الفرد بالوقوف عند الأحكام وعدم اختراقها إلا بدليل شرعي يراعي وضع الفرد وشروط الموقف بما تقتضيه إقامة المعيار الديني الذي تعتبره هذه العقيدة أساس مصلحة الفرد والجماعة والمجتمع لا بتتبع الرخص الخاصة بوضعيات استثنائية، وربما هذا ما يمكن أن نفسر بناءا عليه عددا من الآليات السلوكية الاجتماعية للأفراد، إذ يميل البعض إلى البحث عما يبرر فكرته أو ممارسته أو سلوكه بالبحث على نص شرعي يساند اعتقاده واتجاه ضبطه الذي يحث على الاعتقاد في الضبط الخارجي إذا كان ممثلا أو متمثلا لنظام الجماعة، أو الذي يحث ويتمثل الاعتقاد في الضبط الداخلي عادة إذا حاد عن معاييرها ونظامها في الوقت الذي تلزم فيه هذه العقيدة الفرد بتسيير سلوكه وتوجيه فكره وحتى انفعالاته وفق ما تقتضيه أحكامها.

إذ تعتبر العقيدة الاسلامية الفرد حرا ما التزم بالشرع ومقيدا تحت طائلة الفردانية أو الجماعة ما لم يتمثل هذه الشريعة في قيمه واتجاهاته النفسية وعلاقاته وانتماءاته وتجمعاته وجماعاته الاجتماعية، وبالتالي وعلى هذا النحو فإن الاعتقاد في مصدر الضبط ضمن إطار العقيدة الاسلامية والثقافة الاجتماعية التي يتمثلها سلوك الفرد الذي يدين بها ويتخذها معيارا لتنظيم سلوكه تميز بين الأفراد المنتمين إليها كثقافة دينية لمجتمعهم وبين غيرهم انطلاقا مما يظهر عليهم من سلوكات ويتمثلونه من معتقدات تكرس لأساس عقدي مفاده تجسيد قدرة عقل الفرد السليم على معرفة أحقية وعدالة هذا الدين، وإرادة وإمكانية الفرد لاختيار الاعتقاد والسلوك الأقوم إذا ما تعلم وتزود بالمعرفة الشرعية التي تتيح له ذلك، وتكرس للاعتقاد بأن للفرد قدرة ومشيئة تحت مشيئة الله.

وبالتالي فإن اعتقاده في الضبط يقوم على مدى علمه وتطبيقه للمعيار الديني، كما يرتبط التعزيز لديه برجائه لخالقه ورضاه بما قسم له وتفاؤله بحصوله وحدوث أحسن النتائج له في الدارين وما يقدمه له هذا الاعتقاد من راحة وسعادة يجدها في نفسه ويستشعر وجودها في حياته، وعلى هذا فاعتقاده يظهر من خلال

الأخذ بالأسباب المشروعة والحرص على ذلك مستعينا ومتوكلا على إلهه وهذا ما يجسد المسؤولية الفردية للانسان، ومفوضا أمر النتائج إلى الله، أي أن مسؤولية الفرد مرتبطة في نطاق الشريعة الاسلامية بحرصه على إتيان الأسباب لا بالنتائج.

لعل هذه نقطة أخرى نستطيع من خلالها تفسير سلوك طائفة من المتدينين والعوامل التي تحثهم أو تدفعهم وتوجه سلوكهم الاجتماعي بطريقة معينة في مختلف المناسبات والمواقف الاجتماعية وتفسر لميلهم إلى من يتشابه معهم في الاعتقاد والسلوك، كما تفسر لوجود بعض الفروقات بين التدين كمظهر اجتماعي والتدين كمظهر شرعي حيث تقول **(قرامي، 2007)** حول ما أسمته بظاهرة حجب الشعر مثلا بأنها سلوك اجتماعي في الأصل تعود جذوره إلى أقدم الحضارات كالحضارة الآشورية والفرعونية وحتى الرومانية وغيرها، وبالتالي فالعرب لم يكونوا حتى قبل دخول الاسلام بمعزل عن التأثر بغيرهم من الحضارات، إذ عرفوا سلوك حجب الشعر قبل دخول الاسلام البلاد العربية وغيرها من أسقاع العالم وإن قيل غير ذلك [(10)].

والجدير بالذكر هنا، هو أن هذه الممارسات والسلوكيات التي تعتبر من محظ ما يدعو إليه المعيار الديني الاسلامي، سرعان ما يكشف للملاحظ والمتتبع للحياة الاجتماعية وفق تبدي شروطه إذا كان اجتماعي أم ديني المصدر، إذ لا تبذل المرأة التقليدية جهدا في تغيير شروطه الشرعية ولا تجد حرجا في إزاحته أمام أقربائها من الرجال الذين ليسوا من محارمها في المناسبات الاجتماعية. ولعل هذه النقطة الأخيرة التي حاولنا تفكيك المنطق الاجتماعي الذي ينطلق منه الأفراد ليعتقدوا ويسلكوا تشكل مدخلا لدراسة ما انتهت إليه فكرة (**عطية، 1992**) في مقاربته للعلاقة بين الثقافة والدين والتقاليد والسياسة لإيجاد منطلقات تتميز بمستوى مقبول من الثبات لتفسير السلوك والذهنية أو العقلية الاجتماعية لدى الأفراد، الذي يعد محظ وجوهر الدراسة في علم النفس الاجتماعي.

خاتمة:

انطلاقا مما توصلنا إليه من نتائج أثبتت بنموذج عمل بحثي اعتمد على أساليب القياس والوصف الاحصائي الموضوعية انتشار الاعتقاد في وجهة الضبط الخارجي لدى أفراد العينة (متزوجين من الأسرة البسكرية)، واعتمادا على بعض المعطيات النظرية ونتائج البحوث المتعلقة بموضوع ومجال الدراسة الحالية مما ناقشنا بناءا عليه نتائج فرضية الدراسة، يمكن القول بفرضية وجود نوع من التراتبية في نظام المعايير الاجتماعية المؤثرة والمتحكمة في اعتقاد الأفراد في وجهة الضبط وفي السلوكات والمكونات المعرفية والذهنية الاجتماعية المرتبطة به، وافتراض وجود تصنيف فئوي اجتماعي تتفاوت فيه هذه التراتبية بين فئة اجتماعية وأخرى، حيث وقفنا في هذه الدراسة على بيان ضمني لثلاث مصادر نرى بتأثيرها وتدخلها في تشكيل الاعتقاد في وجهة الضبط لدى أفراد المجتمع الجزائري و المتمثلة في الثقافة الاجتماعية الأصلية، العقيدة أو الديانة الاسلامية، وعوامل التثاقف والتغير الاجتماعي بأبعادهما المختلفة.

وعلى هذا نقترح العمل في بحوث لاحقة على دراسة البنية العاملية المكونة للاعتقاد في وجهة الضبط لدى أفراد المجتمع الجزائري، وذلك على عينات وشرائح وفئات اجتماعية وموسعة تسمح ببناء آداة قياس للبنية العاملية المشكلة للاعتقاد في وجهة الضبط خاصة بالمجتمع الجزائري.

❖ **هوامش البحث :**

(1) علي محمد سعيد : **علم التربية و أسسه**، مكتبة الرشد ، الرياض، (1425ه) ص 69 .

(2) سليمان مظهر : **نظرية المواجهة النفسية الاجتماعية –مصدر المجابهة–**، ثالة، الأبيار- الجزائر، (2010) ص ص 43، 62، 63، 64، 115 .

(3) مصطفى حجازي : **التخلف الاجتماعي –مدخل إلى سيكولوجية الانسان المقهور-** ط9، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء –المغرب- بيروت ،لبنان، (2005) ص 193 .

(4) مصطفى بوتفنوشت : **العائلة الجزائرية التطور والخصائص الحديثة**،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر (1984) ص ص 232، 233 .

(5) نور الدين طوالبي : **الدين والطقوس والتغيرات**، ترجمة وجيه البعيني، منشورات عويدات، باريس، ديوان المطبوعات الجامعية، جامعة منتوري –قسنطينة، الجزائر (1988) ص 73 .

(6) مصطفى حجازي : **حصار الثقافة بين القنوات الفضائية والدعوة الأصولية**، ط1، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت (1998) ص 193 .

(7) فضيل دليو : **العولمة والهوية الثقافية (سلسلة أعمال الملتقيات)**، مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة، جامعة قسنطينة ،الجزائر (2010) ص 288.

(8) لبنى أحمان : **دور كل من المساندة الإجتماعية ومصدر الضبط الصحي في العلاقة بين الضغط النفسي والمرض الجسدي**، رسالة دكتوراه غير منشورة، شعبة علم النفس وعلوم التربية، كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة العقيد الحاج لخضر-باتنة، الجزائر (2011 – 2012) ص 278 .

(9) عاطف عطية : **المجتمع الدين والتقاليد**، منشورات جروس برس، طرابلس ،لبنان (1992) ص 91.

(10) أمال قرامي : **الاختلاف في الثقافة العربية الاسلامية (دراسة جندرية)**، دار المدار الاسلامي، رياض الضلح، بيروت –لبنان (2007) ص 383 .